

## مقال مراجعة موضوع

ضحايا الظل: دراسة سوسيوولوجية في الجرائم الكامنة خلف جدران الصمت

الاجتماعي أثناء الحروب

م. د. د. هناء عبد الحميد إبراهيم

الجامعة التقنية الوسطى

الكلمات المفتاحية: ضحايا الظل، النزاعات المسلحة، الصمت الاجتماعي، تجنيد الأطفال، الحماية الاجتماعية  
المخصص:

يستعرض هذا المقال مراجعة نقدية سوسيوولوجية لواقع انتهاكات حقوق الأطفال في العراق أثناء النزاعات المسلحة، سعياً لتجاوز القصور المعرفي الذي شاب المقاربات التقليدية، وتكمن الإشكالية المركزية في سيادة النظرة القانونية الصرفة التي تكتفي بالتعويل على الاتفاقيات الدولية كدروع حماية، وهو ما نعتبره في هذا المقال انفصلاً عن الواقع الميداني، يهدف المقال إلى إحداث قطيعة معرفية مع الدراسات التي تتعامل مع الطفل كرقم إحصائي أو حالة جنائية، مقدماً بدلاً من ذلك مفهوم ضحايا الظل كإطار تفسيري مغاير يسلط الضوء على الفئة غير المرئية التي يسحقها الصمت الاجتماعي قبل أن تسحقها الحرب، وتخلص المراجعة إلى أن الحل لا يكمن في مراكمة النصوص القانونية، بل في تفكيك البنى السوسيوولوجية التي تشرعن العنف وتفرض الوصمة على الضحايا، مما يستدعي استراتيجية وطنية تركز على هدم جدران الرفض المجتمعي وإعادة صياغة مفهوم الاندماج لا مجرد تفعيل نصوص قانونية معطلة ميدانياً.

المقدمة:

في الوقت الذي تزدحم فيه المكتبة القانونية والاجتماعية ببحوث توثق ويلات الحروب، نجد أن معظم تلك الطروحات سقطت في فخ المثالية التشريعية، حيث تم الاكتفاء بسرد النصوص الدولية ومبادئ حقوق الإنسان كحلول نظرية، وإن هذه المقاربات برغم متانتها الأكاديمية، تظل عاجزة عن اختراق جدران الصمت التي تحمي المجرم وتخفق الضحية في أن واحد.

وإننا هنا لا نتبنى الرؤية التقليدية التي ترى في الطفل ضحية للرصاصة أو الاختطاف فحسب، بل نجادل بأن الجريمة الحقيقية هي الجريمة الكامنة التي تُرتكب خلف أبواب البيوت الموصدة وفي خيام النزوح، والتي يباركها الوعي الجمعي أحياناً بصمته .

وبينما ركزت التوجهات البحثية السابقة على المثالية التشريعية التي اعتمدت على ترسانة من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية حقوق الطفل، مفترضةً أن وجود النص القانوني كافٍ لتوفير الحماية؛ والتوثيق الجنائي المجرد الذي ركز على سرد الأفعال الجرمية من قتل واختطاف وتشويه، معتبراً إياها حوادث عابرة دون ربطها بانتهاب منظومة الردع الاجتماعي الشاملة.

يأتي هذا المقال ليقدم رؤية سوسيولوجية مغايرة ترى أن ضحية الظل هو نتاج تواطؤ اجتماعي غير معلن، فالطفل في العراق يواجه حصصاً مفقودة من الأمان تجعل من تجنيده أو انتهاكه فعلاً مقبولاً اجتماعياً تحت ضغوط الحاجة أو العرف، لذا فإن هذه المراجعة لا تكتفي بالنقد، بل تطالب بالانتقال من الحماية الورقية إلى المكاشفة الميدانية لهدم البنى التقليدية التي ترى في الضحية وصمة وفي المجند رجولة مبكرة .

تكمن الإضافة العلمية للمقال في تقديم مفهوم ضحايا الظل بوصفه إطاراً تفسيرياً جديداً يسلط الضوء على فئة من الضحايا غير المرئيين الذين لا تصل إليهم الحماية القانونية ولا الاهتمام المجتمعي، نتيجة الصمت الاجتماعي والوصمة الثقافية، وهو ما لم يتم تناوله بشكل مباشر في الأدبيات السابقة .

إن تبني مفهوم (ضحايا الظل) في هذه المراجعة ليس مجرد رصد لانتهاكات حقوقية، بل هو محاولة لتعرية المسكوت عنه في البنية الاجتماعية التي تفرض الصمت كآلية دفاعية، لذا تهدف هذه الإضافة إلى تقديم رؤية تتجاوز المثالية التشريعية نحو فهم سوسيولوجي عميق للجريمة الكامنة خلف جدران الصمت الاجتماعي .

سوسيولوجيا ضحايا الظل وإخفاق مقاربات الاندماج التقليدية:

إن مفهوم ضحايا الظل ليس كونه وصفاً أدبياً، بل بوصفه فئة تحليلية سوسيولوجية تم تغييبها في الأدبيات السابقة التي انشغلت بالضحايا المرئيين (القتلى والجرحى)، إن ضحايا الظل هم نتاج عملية مركبة من التغييب القسري الذي تمارسه بنية المجتمع في مناطق النزاع، حيث تلتقي مصالح الجاني مع رغبة المجتمع في الستر أو تجنب الوصمة، مما يخلق طبقة من الضحايا الذين يعانون من انتهاكات مستمرة دون أن يجروا أحد على تصنيفهم كضحايا في السجلات الرسمية .

إن الإشكالية الكبرى التي يطرحها هذا المقال هي نقد استراتيجيات إعادة الاندماج المجتمعي التي تبنتها المنظمات والمؤسسات المعنية، فغالبية هذه البرامج صُممت بناءً على مقاربات فوقية تفترض أن المجتمع جاهز لاستقبال الضحية بمجرد توفير الدعم المادي أو التأهيل المهني، إلا أن الواقع السوسولوجي في العراق يكشف عن وجود مقاومة ثقافية شرسة لعملية الاندماج؛ فالطفل الذي تعرض للاختطاف أو التجنيد لا يُنظر إليه دائماً كضحية، بل يُنظر إليه في أحيان كثيرة كمصدر خطر أو عنصر ملوث للمنظومة القومية للقبيلة أو المنطقة .

أن فشل برامج الاندماج يعود إلى تجاهلها لـ اقتصاديات الظل وأخلاقيات الحرب السائدة في المجتمعات المحلية، ففي الوقت الذي تتحدث فيه الدراسات عن دمج الأطفال، تظل البيئة الحاضنة محكومة بإرث الوصمة الذي يلاحق الضحية وأسرته لسنوات، إن الصمت الاجتماعي الذي يحيط بهؤلاء الضحايا ليس غياباً للكلام فحسب، بل هو فعل اجتماعي مقصود يهدف إلى حماية التماسك الزائف للمجتمع على حساب العدالة الفردية للطفل، وبناءً عليه فإن أي محاولة للاندماج لا تبدأ بتفكيك بنية الرجولة التي تشرعن العنف، أو ثقافة العيب التي تفرض الصمت، ستظل مجرد إجراءات شكلية تلامس القشور ولا تنفذ إلى جوهر الأزمة .

علاوة على ذلك، نجادل في هذا المحور بأن استمرار وجود هؤلاء الضحايا في الظل يمثل تهديداً مستقبلياً للأمن الاجتماعي؛ فالإهمال الذي يتعرضون له نتيجة الإنكار المجتمعي يحولهم إلى قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أي دورة عنف قادمة، إن المراجعة النقدية تخلص إلى أن الحل المغاير يكمن في تحويل ضحايا الظل إلى فاعلين مرثيين من خلال سياسات اجتماعية تجرؤ على اقتحام المسكوت عنه، وتعمل على تغيير الاتجاهات الوالدية والمجتمعية تجاه الضحايا، إننا بحاجة إلى انتقال جذري من سياسات الرعاية التي تتعامل مع الطفل ككائن سلبي يحتاج للإعانة، إلى سياسات التمكين التي تعيد له اعتباره الاجتماعي كصاحب حق تعرض للانتهاك من قبل منظومة كاملة (مسلحين، وقانون عاجز، ومجتمع صامت) .

وفي سياق أعمق لتفكيك بنية الصمت المحيطة بـ (ضحايا الظل)، نجد أن التغاضي المجتمعي عن الانتهاكات لا يصدر فقط عن الخوف أو الجهل، بل يمارس وظيفة سوسولوجية خفية يمكن تسميتها بـ (التواطؤ الواعي للحفاظ على السلم الأهلي الهش)، ففي المجتمعات المأزومة بالتراعات، يُنظر إلى إثارة قضايا انتهاك الطفولة—لأسيما تلك المرتبطة بالتراعات المسلحة أو القضايا الأخلاقية—بوصفها تهديداً لتماسك الجماعة أو سبباً محتملاً لتأجيج صراعات ثأرية وعشائرية لا تحمد عقباها .

بناءً على ذلك، يتم تقديم حقوق الطفل الضحية كقربان سوسولوجي يُضحى به المجتمع لضمان استمرار حالة الهدوء الظاهري وتجنب الانفجار الاجتماعي، إن هذا الاستنتاج يفسر جذور المقاومة الشرسة لبرامج الاندماج والمكاشفة؛ فالاعتراف بالضحية يعني بالضرورة الاعتراف بالجريمة، والاعتراف بالجريمة يستوجب استحقاقات عقابية واجتماعية يرى المجتمع في تجنبها ثمناً مقبولاً للحفاظ على بقاء المنظومة التقليدية. ومن هنا، يخرج مفهوم ضحايا الظل من كونه مجرد حالة غياب للعدالة، ليكون جزءاً من استراتيجية بقاء مجتمعية قاسية تدفع الطفولة ثمنها الأكبر.

الخاتمة:

تأسيساً على ما تقدم في هذه المراجعة النقدية، يتضح أن إشكالية انتهاك حقوق الأطفال في العراق أثناء النزاعات المسلحة ليست مجرد أزمة نصوص قانونية أو نقص في التوثيق الجنائي، بل هي في جوهرها أزمة وعي بنيوي تضرب جذورها في قلب المنظومة الاجتماعية. لقد كشفت المراجعة عن وجود انفصام حاد بين المقاربات البحثية التقليدية وبين الواقع الميداني؛ فبينما غرق المنظور القانوني في استدعاء الاتفاقيات الدولية، وانشغل المنظور التقني برصد الندوب النفسية الرقمية، ظل الطفل الضحية أسيراً لجدران الصمت التي شيدتها ثقافة الوصمة واقتصاديات الحرب.

إن مفهوم ضحايا الظل الذي طرحه هذا المقال يمثل حجر الزاوية في فهم لماذا تستمر الجريمة رغم وجود القانون؛ فالصمت المجتمعي في بيئات النزوح والنزاع ليس موقفاً سلبياً، بل هو محرك ديناميكي يمنح الجناة حصانة غير معلنة ويحرم الضحايا من فرصة التعافي والاندماج، إننا نخلص إلى أن الفشل في برامج إعادة الاندماج يعود بالأساس إلى محاولة دمج الضحية في مجتمع رافض أو منكر للجريمة، مما يحول الاندماج إلى عملية نفي ثانية للطفل.

الاستنتاجات:

1. سيادة الفجوة بين النص القانوني والامتثال الاجتماعي إذ أثبتت المراجعة أن التعويل المطلق على الترسنة القانونية الدولية (المثالية التشريعية) أدى إلى نوع من التراخي في البحث عن حلول سوسولوجية واقعية، فالقانون في بيئات النزاع يظل صوتاً منفرداً في وادٍ من الصمت، حيث تتفوق سطوة العرف والضرورة المعيشية على قوة النص التشريعي، مما يجعل الحماية القانونية مجرد إطار نظري يفتقر إلى آليات النفاذ داخل البنى الاجتماعية العميقة.

2. ضحايا الظل كحقيقة سوسولوجية عابرة للإحصاء إذ استنتج المقال أن الجرائم الأكثر خطورة هي تلك التي تقع في المنطقة الرمادية، حيث يمارس المجتمع دور الحارس للصمت بدلاً من

دور المبلغ عن الجريمة، إن هؤلاء الضحايا الذين نطلق عليهم ضحايا الظل يمثلون الرقم المظلم الحقيقي الذي تعجز الدراسات الجنائية التقليدية عن رصده، نظراً لارتباط مصيرهم بمنظومة الوصمة الاجتماعية التي ترى في الضحية عاراً يجب مواراته.

3. قصور المقاربات النفسية والرقمية المجردة إذ كشفت المراجعة أن رصد الآثار النفسية باستخدام التقنيات الحديثة أو التحليل الإكلينيكي يظل منقوصاً ما لم يتم ربطه بالحاضنة السوسولوجية، فالفشل في استيعاب الناجين لا يعود لخلل في برامج الدعم النفسي بقدر ما يعود لرفض البيئة المحيطة للاعتراف بالطفل كضحية استحقاق، وتحويله بدلاً من ذلك إلى عنصر منبوذ ثقافياً، مما يفاقم من حدة الصدمة النفسية ويجعلها مستديمة.

4. فشل الاندماج القائم على المنطق الإداري إذ تؤكد الاستنتاجات أن برامج إعادة الاندماج التي تقودها المنظمات غالباً ما تصطدم بجدار من المقاومة الثقافية لأنها تتعامل مع الاندماج كعملية تقنية (توفير سكن أو عمل) وتتجاهل كونه صراعاً قيمياً. إن الاندماج الحقيقي يتطلب تطهير الذاكرة الجمعية للمجتمع من رواسب الحرب، وتغيير النظرة الدونية للضحايا، وهو مسار طويل الأمد لم تتطرق إليه الدراسات السابقة بالعمق المطلوب.

5. الصمت الاجتماعي كفعل محرض على استدامة العنف إذ انتهت المراجعة إلى أن الصمت الذي يغلف انتهاكات حقوق الأطفال يعد شريكاً صامتاً في الجريمة، فغياب المكاشفة المجتمعية يمنح الجماعات المسلحة والمنتهكين بيئة آمنة للاستمرار في جرائمهم، ويحول المجتمع من ضحية للنزاع إلى طرف يساهم في إخفاء آثاره، مما يعزز من دورة العنف ويجعل من السلام مجرد حالة هشّة تفتقر إلى العدالة الاجتماعية الحقيقية.

المصادر باللغة العربية :

1. أحمد عطا، ياسر مظهر. (2025). حماية الفئات الهشة أثناء النزاعات المسلحة أطفال العراق أنموذجاً. مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة ديالى، عدد خاص، ص 1137-1158.
2. عبوين، سمية. (2025). الآثار النفسية للحروب والنزاعات المسلحة على الطفل والمراهق: دراسة تحليلية لـ 16 دراسة باستخدام الذكاء الاصطناعي. مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد 10، العدد 1، ص 367-385.
3. الجبر، خالد عبد الرزاق. (2024). الجرائم الواقعة على الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة. رسالة ماجستير في القانون الدولي العام (منشورة)، الأكاديمية العربية الدولية.
4. عبيد، ميسم ياسين. (2020). الحماية الاجتماعية للأطفال المجندين في العراق (دراسة ميدانية في مخيمات محافظة الأنبار). مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 47، العدد 2، ص 312-321.

5. مصطفى، عدنان ياسين. (د.ت). إعادة الاندماج المجتمعي: تحديات تجنيد الأطفال على مستقبل العراق (دراسة اجتماعية - قانونية - قضائية). المؤسسة القانونية العراقية .

المصادر العربية باللغة الأنكليزية :

- Ahmed Atta, Yasser Mazhar. (2025). Protection of Vulnerable Groups During Armed Conflicts: The Children of Iraq as a Model . Journal of Legal and Political Sciences, College of Law, University of Diyala, Special Issue, pp. 1137-1158.
- Abouin, Soumaya. (2025). The Psychological Effects of Wars and Armed Conflicts on Children and Adolescents: An Analytical Study of 16 Studies Using Artificial Intelligence. Al-Jami' Journal for Psychological Studies and Educational Sciences, Vol. 10, No. 1, pp. 367-385.
- Al-Jabr, Khalid Abdul-Razzaq. (2024). Crimes Against Children in Armed Conflict Zones. Master's Thesis in Public International Law (Published), Arab International Academy.
- Obaid, Maysam Yassin. (2020). Social Protection for Recruited Children in Iraq (A Field Study in Al-Anbar Governorate Camps). Dirasat: Human and Social Sciences, Vol. 47, No. 2, pp. 312-321.
- Mustafa, Adnan Yassin. (n.d.). Social Reintegration: The Challenges of Child Recruitment on the Future of Iraq (A Socio-Legal-Judicial Study). Iraqi Legal Foundation.

## Review Article

**Shadow Victims: A Sociological Study of Latent Crimes Behind the Walls  
of Social Silence During Wars****Dr. Hanaa Abdul Hameed Ibrahim****Middle Technical University**[hanaa\\_abdulhameed@mtu.edu.iq](mailto:hanaa_abdulhameed@mtu.edu.iq)

**Keywords:** Shadow Victims, Armed Conflicts, Social Silence, Child Recruitment, Social Protection

**Summary:**

This article presents a sociological critical review of the reality of child rights violations in Iraq during armed conflicts, seeking to overcome the cognitive deficiencies that characterized traditional approaches. The central problematic lies in the dominance of a purely legalistic perspective that relies solely on international conventions as shields of protection—a stance we consider in this article as a disconnection from field reality. The article aims to establish an epistemological break with studies that treat the child as a mere statistical figure or a criminal case, offering instead the concept of Shadow Victims as a divergent explanatory framework. This framework sheds light on the invisible category crushed by social silence even before being crushed by war.

The review concludes that the solution does not lie in the accumulation of legal texts, but in dismantling the sociological structures that legitimize violence and impose stigma on victims. This necessitates a national strategy focused on deconstructing the walls of societal rejection and redefining the concept of integration, rather than merely activating legal texts that remain effectively dormant on the ground.